الفصل الأول

الجزائر تحت الاحتلال الفرنسي

كانت الجزائر من الولايات الأولى التي سلبت من الإمبراطورية العثمانية؛ إذ استولى عليها الفرنسيون في أيلول/ سبتمبر ١٨٣٠م، بعد ثلاثة قرون من السيادة العثمانية. وقد ادّعى الفرنسيون أنهم جاؤوا من أجل تخليص الجزائريين من الاستبداد التركي[1]، لكنّ دوافعهم الحقيقية كانت بلا شك استعمارية في أبعادها السياسية والاقتصادية والجغرافية. وقد أحدثت هذه الحملة الغربية المسيحية هزةً في نظم الحياة التقليدية الرتيبة التي كان يعيشها المجتمع، فكان رد فعل الجزائريين على هذا الفعل الاستعماري مقاومة واسعة عنيفة استمدت روحها من المفهوم الإسلامي للجهاد، وللوطن والوطنية.

وقد استمرت المقاومة الجزائرية للاستعمار الفرنسي - عدا مراحل مصالحة عرضية - من عام ١٨٣٠م إلى عام ١٩٦٢م، حين انتصر الجزائريون في أشهر حرب تحرير في التاريخ الحديث، وحصلوا على استقلالهم السياسي. وعرفت المرحلة المبكرة للاحتلال حركات مقاومة بطولية، كان من أشهرها الحركة التي قادها الأمير عبد القادر الجزائري (١٨٠٧ - ١٨٨٣م)، ومحمد المقراني (- ١٨٧١م) وغيرهما. ولا شك

(1) Navill Barbour (ed.), **A survey of North West Africa (The Maghrib),** Oxford University Press, 1962, P. 43.

obeikandl.com

أن المعارك التي خاضها الأمير عبد القادر والإجراءات السياسية والإدارية والاقتصادية التي نظم بها شؤون إمارته، كانت المثل الذي حفّز الشعب الجزائري في معركته الطويلة المظفرة.

وخلال قرن وثلث القرن من الاحتلال تركت فرنسا بصماتها على المجتمع الجزائري في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية، بل الدينية أيضاً. ولعل تتبع مظاهر التأثير الفرنسي في الجزائر في سياق استعراض عدد من الإجراءات والترتيبات داخل المستعمرة يساعد على رسم البيئة الاجتماعية والثقافية التي ميزت ذلك العصر والتي أسهمت في تكوين شخصية هذه الدراسة، مالك بن نبي.

مع أن فرنسا ادَّعت أن وجودها في الجزائر سيكون مؤقتاً، ومع أن المقاومة الشعبية اشتعلت وانتشرت في مختلف المناطق، مع ذلك كله فقد كشفت فرنسا عام ١٨٣٤م عن خطتها للاستيلاء على شمال غرب إفريقيا بإصدار قرار رسمي بضم الجزائر إليها. وقد أنهى قرار الضم هذا أشكال نظم الحكم والإدارة التقليدية في البلاد، بل هدّد وحدتها اللغوية والثقافية والدينية حين ركز الفرنسيون على التعليم بوصفه الأداة القادرة على تشكيل عقلية المجتمع، وصياغة هويته ومنظومته الفكرية.

التعليم قبل الاستعمار الفرنسي

كان التعليم في الجزائر مزدهراً قبل عام ١٨٣٠م في مستوييه الابتدائي والثانوي[١]، وبناء على تقرير الجنرال فالز، الذي قدّمه إلى (اللجنة الإفريقية) في كانون الثاني/ يناير ١٨٣٤م فإن «كل العرب [الجزائريين] يعرفون القراءة والكتابة؛ حيث كانت هناك مدرستان في كل قرية»[٢]. ومع أن الجزائر لم

(1) Alf Andrew Heggoy., "Arab Education in Colonial Algeria", **Journal of African Studies,** VII, n2, Summer 1975, P. 149.

(٢) بربور: المرجع السابق.

يكن فيها معاهد دينية مشهورة كالزيتونة في تونس، أو القرويين بفاس، أو الأزهر بالقاهرة، فإنها قد ضمت العديد من المراكز التعليمية الأقل مستوى، كما كان بها ثلاثة آلاف كتّاب موزعة على مناطق مختلفة من البلاد[١].

ومن الناحية المدنية والمعمارية كان في العاصمة الجزائرية وحدها (٢٩٢٠) بيتاً، و(١٤٨) نافورة، و(٤٨) مدرسة للبنين والبنات[٢]. وعشية الاحتلال «كانت قسنطينة ذائعة الصيت - لنشاطها المادي والعلمي معاً - بمساجدها الخمسة والثلاثين، ومدارسها السبعة (كان هناك عدد أكبر في القاهرة وفاس فقط) ومدارسها القرآنية التسعين التي تضم (١٣٥٠) طالباً ومعلمين أكفاء»[٣] وكانت مناهج تلك المدارس تشمل النحو والبلاغة والمنطق والعقيدة والدراسات الإسلامية والقانون وعلم الفلك[٤]. أما مدينة تلمسان فإلى جانب كونها مركزاً تجارياً فقد كانت أيضاً مركزاً ثقافياً بفضل مدرستيها الاثنتين، ومعاهدها القرآنية الخمسين[٥]، أما التعليم الثانوي فقد كان يقدّم في المدارس المتوسطة الموجودة بالمساجد والزوايا، التي احتوت خزاناتها على العديد من المخطوطات القيّمة التي أبادها الجيش الفرنسي حين أضرم النار في صفحاتها من أجل إضاءة معسكراته، أما القليل الذي تبقّى فقد حفظ بمكتبة الجزائر[٦].

---

(١) أحمد توفيق المدني: **هذه هي الجزائر**، مكتبة النهضة، القاهرة، د. ت، ١٣٩.

(2) John Jey nell Morell, **Algeria, The Topography and History, Political, Social and Natural of French Algeria,** London, 1845, P. 92.

(3) Elsa M. Harik, "The civilization Mission of France in Algeria", in **Colonial Algeria and Kenya,** Ohio State Center for International Studies, Africa Program, Ohio, 1984, P. 27.

(٤) لمزيد من التفاصيل عن المنهج ومواد الدراسة، انظر:
موريل: ٨٧.

(5) Pierre Bourdieu, **The Algerians,** Trans. Alan C. M. Ross, Beacon Press, Boston, 1962, P. 60.

(٦) موريل: المرجع السابق، ٣٨٦.

لقد ظلّ مفهوم التعليم والتعلّم في الجزائر، كما في كثير غيرها، نابعاً من نظرة الإسلام إلى العلم التي تؤكد تقدير الله لـ «الذين يعلمون»، إذ يؤجر الذين يتلقون العلم والذين يبذلونه أيضاً، ولذلك فقد وُظفت أموال الأوقاف الإسلامية في الجزائر للعلم بالدرجة الأولى، كما خصصت لأغراض سامية أخرى غيره. وقد انتشر التعليم المجّاني في البلاد بفضل تلك الأموال. وفي المرحلة الأولى من الاحتلال لم تتدخل فرنسا في شؤون المدارس القرآنية المنتشرة، لكنها ما لبثت بعد ذلك أن أوقفت أموال الأوقاف عن تلك المدارس، وتمّ تحويلها من قبل الإدارة الفرنسية، إلى ميزانية المستعمرة لتسيير شؤونها[١].

برنامج التعليم الاستعماري

لقد اعتمد الاستعمار الفرنسي للجزائر على الازدراء الثقافي، والتعصب الديني، والتمييز العنصري؛ ولذلك قام الفرنسيون بهدم العديد من المساجد، وحوّلوا عدداً آخر إلى كنائس ومستشفيات ومتاحف[٢]، كما هدموا المدارس القرآنية التي كانت ملحقة بتلك المساجد. ومن جهة أخرى وجهت الحكومة الفرنسية جهدها المتواصل لإضعاف اللغة العربية من أجل القضاء عليها في حملة دامت أكثر من قرن، جسّدت العقلية الإمبريالية في أبشع صورها. فقد طرح بيان ١٨٣٤م سياسة الدمج

(1) Alf Andrew and Paul J. Zingg, "French Education in Revolutionary North Africa", **International Journal of the Middle East,** July 1976, P. 572.

(٢) بربور: ٤٣، المدني: ١٤٠. انظر كذلك:
Edmond Steven, **North African Power,** Van Rees Press, New York, P.181.

حول تحويل المساجد إلى كنائس، ومنع الجزائريين من أداء الحج، ومحاولة تجريدهم من حقوقهم وأوضاعهم الدينية انظر:
Magale Morsy, **North Africa 1800 - 1900, A survay from the Nile Valley to the Atlantic,** Longman, N.Y., 1984, P.P. 159 - 165.

والتذويب الاستعماري، وذلك بفرض اللغة الفرنسية لغة رسمية في الجزائر، وإلغاء العربية من مجال المعاملات الرسمية. واستمرت جهود الإضعاف والإلغاء بقوة حتى عام ١٩٣٠م؛ مما جعل وليام مارسيه لا يتردد في أن يشير، في تقريره عن الازدواج اللغوي في شمال إفريقيا، إلى العربية بأنها أداة لثقافة القرون الوسطى[١]، كما كان غيره من الفرنسيين يجادلون في مدى أهلية اللغة العربية للتعليم، معرّضين بـ «أنّ هناك لغة للكلام لا تُكتب، ولغة للكتابة لا يُتكلم بها»، ليخلصوا إلى أنه «لا العربية الدارجة التي لا قيمة لها، ولا الفصحى المقعّدة التي هي لغة ميتة، ولا العربية المعاصرة، التي هي أجنبية، يمكنها أن تكون مادة إجبارية للتعليم الابتدائي»[٢].

وبناء على ذلك الخلط المتعمد اعتبرت اللغة العربية في الجزائر لغة أجنبية حتى عام ١٩٤٧م[٣]، وكانت الدراسة العربية في المدارس اختيارية يخصص لها وقت بعد مواعيد الدراسة الرسمية[٤]، في حين سمح بتعليم اللهجة المحلية في بعض المدارس الحكومية، وذلك بعد إدراجها ضمن اللغات الأجنبية الاختيارية[٥]، ومع «أن ثمة اقتراحاً قُدّم لجعل العربية لغة ثانية في البلاد، فقد بقي اقتراحاً ميتاً»[٦]. وفي عام ١٨٥٠م فتحت الإدارة الاستعمارية ثلاث مدارس مجانية للأهالي، ولم يكن ذلك بدافع التقدير لهم، وإنما لغرض سدّ الاحتياجات الإدارية للسلطة الاستعمارية، ولذلك

---

(1) Jacques Berque, **French North Africa: The Maghrib Between Two World Wars,** trans. Jean Stewart, N. Y., 1967, P. 359.

(٢) بربور: ٢٣٩.

(3) Heggoy and Zigg, "French Education", P. 574.

(4) Jacque Correct, **L'enseignment de la langue Arabe en Algerie,** مذكرات لم تنشر أشار إليها المرجع السابق.

(٥) المرجع السابق.

(٦) بربور: ٢٣٩.

فقد سمح بتدريس اللغة العربية في هذه المدارس من أجل تحقيق أهداف استعمارية تتمثل في تخريج طبقة من المترجمين والقضاة وبعض الموظفين الآخرين لخدمة جهاز الحكم. وفي عام ١٩٥١م تحولت هذه المدارس الثلاث في كل من الجزائر وقسنطينة وتلمسان إلى ما سمي بـ (المدارس الفرنسية الإسلامية – Lycées Franco Musulmans). حيث تلقى مئة وخمسون طالباً تعليماً مكثفاً باللغتين الفرنسية والعربية[١]، ولكي تتحكم الإدارة الاستعمارية في درجة انتشار التعليم العربي اشترطت على مدرسي اللغة العربية الالتحاق بهذه المدارس والحصول على شهادة من إحداها تؤهلهم لذلك.

وبمرور الزمن تزايد الانتهاك المقصود للغة العربية، واحتقارُ الأهالي الذين يتكلمونها وإساءة معاملتهم؛ فلقد درج الفرنسيون على تسمية العرب بـ (أشجار التين) و(الفئران الصغيرة) ونعتهم بأبشع الصفات التي تعكس الاحتقار والتمييز العنصري[٢]، ولم يتردد كثير من الكتاب الفرنسيين في إبداء آراء عنصرية وإطلاق أوصاف تنضح بالبغض والازدراء للعنصر العربي، ومن أمثلة ذلك ما عبَّر عنه أحد أفراد الجيل الثاني من الفرنسيين الذين ولدوا في الجزائر، والذين كانوا يسمون بـ (ذوي الأقدام السوداء – pieds noirs) بقوله: «كان كل الأوربيين الموجودين في الجزائر، دون استثناء، يعتقدون بأن العرب جنس نجس، وأن خطأنا هو أننا نعاملهم باعتبارهم آدميين. إنهم لا يصلحون لشيء، وفي اللحظة التي تثق فيها بهم

(١) المدني: ٤٤. أشار بربور إلى أن عدد الطلاب كان ٤٣٠، ولكنه لم يحدد إن كان ذلك العدد موجوداً في كل مدرسة، أو أنه مجموع الطلاب في المدارس الثلاث.

(2) Jules Roy, **The War in Algeria,** trans. Richard Howard, Grove Press, N.Y., 1961.

انظر كذلك:

Joseph Kroft, **The Struggle for Algeria,** Doubleday and Co., N.Y., 1961, P. 37.

يسرقونك، إنهم يعارضون أي شكل من أشكال التقدم الاجتماعي، والتعليم الذي نمنحهم إياه يجعلنا أضحوكة»[١]، وبسبب هذه النظرة فإن مدرسي اللغة العربية المعيّنين من قبل الإدارة الفرنسية كانوا يُحتقرون ويخضعون للفحص والتفتيش التعسفي من قبل مديري المدارس[٢]؛ الأمر الذي أدّى إلى تدهور وضع المدرسين كماً وكيفاً، في الوقت الذي ترك فيه كثير من الأهالي البلاد.

وقد يتبادر إلى بعض الأذهان أن الفرنسيين الذين قضوا على نظام التعليم العربي في الجزائر لابد أنهم سيستبدلون به نظاماً تعليمياً فرنسياً عصرياً، يحققون به رسالتهم التحضيرية (mission civilisatrice) التي يزعمون، وأنهم سيثبتون قولاً فرنسياً يشير إلى «أن البرتغاليين إذا استعمروا بنوا الكنائس، وأن البريطانيين إذا استعمروا بنوا المراكز التجارية، أما الفرنسيون فإذا استعمروا فإنهم يبنون المدارس»[٣]، وهو قول لم تكن له أي درجة من الصحة في الجزائر؛ ففي عام ١٨٤٠م حين أدمجت الجزائر رسمياً في البنية السياسية للعاصمة الفرنسية، قسمت مسؤولية التعليم فيها بين وزارتين هما وزارة التعليم العام، التي تولت شؤون تعليم الأوربيين، ووزارة الحربية التي كانت تشرف على تعليم الأهالي. وفي هذا الإطار فإنه من الواضح أن أفراد الجيش «لم يكونوا بالضرورة تربويين، كما أن ما طمح إليه الجزائريون، وهو الكفاءة في اللغة العربية والوعي الإسلامي بالذات، لم يكن ليوجد في المدارس الجديدة»[٤]، أما الفرنسيون فقد نظروا إلى التعليم بصفته وسيلة لبسط

(١) روي: المرجع السابق، ٢٧.

(2) Heggoy, "Arab Education", P. 150.

(3) William Bryant and Orde Brown, **Africans Learned to be French,** London, 1937, P. 50.

(٤) مورسي: مرجع سابق، ١٦١.

السلطة السياسية؛ ولذلك فقد تجنبوا النقاش الطويل حول قضية هل يجب أن يكون التعليم موجَّهاً للجماهير عامة، أم يكون مشروعاً خاصاً بالنخبة. وبالرغم من ظهور اهتمام خاص - في البداية - بتعليم أبناء العائلات الجزائرية المعروفة، فإن الفرنسيين تظاهروا بأن تعليمهم الفرنسي موجّه للشعب كله[١]، وهو ادعاء فنّده المؤرخون الجزائريون الذين اتهموا الفرنسيين بعدم الجدية في توفير التعليم لجماهير الشعب. فقد رأى المؤرخ مصطفى الأشرف أن التعليم في الجزائر كان مقصوراً في العقود الثلاثة الأولى أو يزيد على أبناء العائلات الكبيرة[٢]، وقد أفاض في شرح هذه القضية مستشهداً بقول أحد المسؤولين الفرنسيين؛ وهو يوجين فورمسترو، الذي كتب في عام ١٨٨٠م معترفاً بتقصير فرنسا في هذا المضمار قائلاً: «لقد أهملنا تعليم الأهالي حتى تدهور ليصل إلى درجة أقل بكثير من تلك التي كان عليها قبل الاحتلال»[٣].

ولتكتمل الصورة لابد أن نبحث الخصائص العامة للجموع التي شكّلت فئة (المعمّرين) الذين أرسلتهم فرنسا ليستوطنوا أرض الجزائر، حتى نستكشف وسائل تفاعلهم مع المجتمع الأهلي وموقفهم منه، ولعل أهم المجالات التي تبيّن ذلك التفاعل وهذا الموقف هو مجال التعليم، خاصة أن هدف فرنسا - كما ادعى الفرنسيون - كان تحضير الجزائريين وترقيتهم.

لقد جاء المعمرون عموماً من أدنى طبقات المجتمع الفرنسي وأحطّها، «إذ أُرسل بعضهم من الملاجئ الحكومية، كما استعمل نابليون

---

(١) هاريك: مرجع سابق، ٤.

(٢) انظر كتاب مصطفى الأشرف: **L'Algérie: Nation et Société,** Francois Maspero, Paris, 1965, p314. وانظر ترجمة الكتاب نفسه الذي صدر بعنوان: **الجزائر: الأمة والمجتمع**، ترجمة حنفي بن عيسى، الجزائر ١٩٨٣م، ٤١٤.

(٣) المرجع السابق.

الثالث الجزائر - في سنوات حكمه الأولى - مكاناً مناسباً يُرسل إليه المعارضين السياسيين والثوار اليساريين، بالإضافة إلى خليط من الجانحين والجناة المسجونين ومن اللاجئين من الجزء الشرقي من فرنسا»[١] وقد وصفهم أحد المؤرخين بقوله: «إنهم من حثالات الموانئ في فرنسا وإسبانيا وإيطاليا واليونان، رجال من الذين نسوا أوطانهم، والذين يرطنون بمختلف اللغات الأوربية»[٢]. ومع تدفق المعمّرين دخل الجنود المتحالفون من مالطة وقبرص وبعض دول البحر الأبيض، وعند اندلاع الحرب العالمية الأولى اكتظت الجزائر بالمعمرين الأوربيين، وكان هناك بين كل خمسة منهم واحد فقط من أصل فرنسي، ومع ذلك فقد كانوا جميعاً فرنسيين أمام القانون، وذلك منذ عام ١٨٣٩م الذي تقرر فيه منح الجنسية الفرنسية لكل طفل يولد لمعمّر غير فرنسي[٣].

وبينما كان الجزائريون يعانون التشتت والتفكك والأزمات الاقتصادية بسبب الاستعمار، كان المعمّرون يوحدهم شعور قوي بالتميّز، وطموح لا يحد للحصول على أراضٍ وممتلكات من أجل إنشاء عالم جديد خاص بهم، وكما لاحظ بيير بردو (Pierre Burdieu) فقد «وضع المجتمعان في منزلتين عليا ودنيا، وفُصلا بواسطة المؤسسات أو بواسطة الدفاع الطبيعي عن النفس (...) كان المجتمع الأوربي أقلية تمارس حقوق الأغلبية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، محاولاً بإيديولوجيته العنصرية تحويل هذه المزايا إلى قوانين، أو بمعنى آخر استمر الغالب في استبداده والمغلوب في ضعفه»[٤]. ولكي تكون للمعمّرين السلطة الكاملة

(1) Edward Behr, **The Algerian Problem,** Greenwood Press, West port, Connecticut, 1961, P. 28.

(٢) موريل: مرجع سابق، ٣٤٩.

(٣) هاريك: مرجع سابق، ٢٢.

(٤) بوردو: مرجع سابق، ١٣٣.

في البلاد فقد أبدوا التزامهم بفكرة الاندماج، ولكنّ تصورهم لهذا الاندماج كان ضيقاً جداً؛ إذ كان يعني اندماجهم هم لا اندماج الجزائريين[١]، ولذلك فقد شنّ المعمِّرون منذ البداية حملاتهم ضد الإدارة العسكرية للجزائر، وطالب نوابهم في باريس في كل مناسبة بتطبيق النظام المدني الموجود في فرنسا، وقد هاجم النائب الفرنسي ألكسندر كلابيير هؤلاء النواب الذين كانوا يسمون بـ (الأوربيين الجزائريين)، فاضحاً تناقضاتهم بقوله:

«إن الوضع في الجزائر بسيط جداً، فهناك عداء بين المعمرين وبين الهيئة العسكرية من جهة، وبينهم وبين العرب من جهة أخرى، إذ ماذا يقول المعمرون عندما يريدون إدانة العسكر؟ يقولون: إنكم تقهرون العرب الذين هم جنس قابل للتحضر منجذب إليه، وعندما ينقلبون ضد العرب يقولون لهم: إنّكم جنس خسيس لا يملك ديناً ولا يحترم القانون، يجب أن تُحكموا وتُضطهدوا وتُمنعوا من الاندماج معنا»[٢].

وفي هذا السياق الذي تصوره هذه الشهادة، فإن المعمِّرين قد وقفوا بكل قوة ضد تعليم الأهالي، وذلك تخوفاً من أي إصلاح، ومنعاً لأي تحسين لوضع الأغلبية المزري، لما يحمله ذلك من تهديد لمكاسبهم الاستعمارية. وحتى عندما يضطر المعمرون إلى تنفيذ قوانين فرنسا المتعلقة بالتعليم، فإنهم يحرصون على تعليم أقل عدد ممكن؛ الأمر الذي جعل ذلك التعليم بعيداً عن الموضوعية والكفاءة[٣]. وفي معظم الأحيان كانوا يطالبون بتدريب عملي وفني للأهالي، وكما لاحظ المؤرخ أجيرون «كأن عصراً ذهبياً سيفتح للجزائر إذا تحوّل أولئك الأولاد المسلمون

(1) Vincent Confer, **France and Algeria: The Problem of Civil and Political Reform, 1870 - 1920,** Cyracouse Press, 1966, P. 31.

(٢) المرجع السابق: ٣٣.

(٣) هاريك: مرجع سابق، ٣٥.

الصغار إلى حدّادين ونجَّارين»[١]. ومن جهة أخرى فقد تبنّى المعمّرون النظرية العنصرية التي تدّعي أن العرب جنس دوني غير قابل للتعليم، وهي النظرية ذاتها التي قال بها إرنست رينان مشيراً إلى ما أسماه «الحلقة الحديدية التي تحيط برأس المؤمن الحقيقي، لتجعله موصداً عن العلوم وغير قابل لتعلُّم أي شيء، وغير منفتح على أي أفكار جديدة»[٢]، وهي النظرية التي فنّدها الأفغاني ومحمد عبده وغيرهما.

وعلى الرغم من بعض الجهود التي بذلتها الإدارة الفرنسية للعاصمة الجزائرية لإجراء تحسينات على تعليم الأهالي، فإن تلك الجهود كانت تأتي إما متأخرة وإمّا ضئيلة النتائج، ومن أمثلة ذلك قوانين التعليم الابتدائي الإلزامي في ١٨٨١م و١٨٨٤م، وقوانين إجبار الذكور على الالتحاق بالمدارس الحكومية التي تقع على مسافة ثلاثة كيلو مترات منهم في ١٩١٧م[٣]، فقد جاءت هذه الجهود متأخرة بمقدار نصف قرن بعد الاحتلال، كما أن المدارس التي تعيّنها هذه القوانين لم يُبنَ منها العدد الكافي؛ وعليه فقد بقيت القوانين التي قُصد منها إصلاح التعليم دون حياة[٤]، وبالإضافة إلى ذلك فإن موقف المعمّرين المتصلب ضد تعليم الأهالي أصبح مصدر صدام دائم بين فرنسا ومستعمرتها، فقد برزت مشكلة أخرى؛ هي تعيين الجهة التي يجب أن تتحمل تمويل تعليم المسلمين. ولا شك أن العقلية الاستعمارية ستجعل لمشروعات تعبيد الطرق وتوصيل الكهرباء ونشر مظاهر المدنية، الأولوية المطلقة على تعليم الأهالي، مع أن هؤلاء الأهالي كانوا يدفعون للإدارة الاستعمارية

(1) Ch. Robert Ageron, **Les Algeriens Muslumans et la France (1871 - 1919),** Presses Universitaires de France, 1968, VI, P. 535.

(٢) المرجع السابق.

(٣) أندرو وزنج: مرجع سابق، ٣٧٣.

(٤) المرجع السابق.

ضرائب باهظة، فإلى جانب الضرائب العامة، كانت هناك ضريبة خاصة بهم بصفتهم عرباً! قدرت بنحو ٤٥٪ من مجموع كل أنواع الضرائب التي حُصّلت عام ١٩٠٩م. و٧٪ من مجموع الضرائب المباشرة، كما أنهم كانوا يساهمون بثلث الميزانية العامة للجزائر، ونصف ميزانية البلدية[١]، ومع ذلك فقد رفض المعمرون تمويل تعليم الأهالي بدعوى أن تحويل أي أموال لصالح المسلمين يعني خسارة مادية للمعمرين من شأنها أن تؤدي إلى «أن تُبقي الأسر الأوربية أولادها في البيت، في حين تصرف أموال البلدية لبناء أماكن لصغار الجبال الحقيرين»[٢]، وقد أرادوا بهذا الوقوف ضد كل من المدارس التي خصصت أساساً لأطفال الأوربيين، ولكنها تقبل أحياناً بعض الأطفال المسلمين، وتلك التي أنشئت خصيصاً لأطفال المسلمين ولكنها لا ترفض قبول غيرهم[٣]، ونتيجة لذلك - وكما لاحظت ألزاهاريك - فإن جهود التعليم الفرنسية «قصد بها أن تتم حين تكون سهلة لا حين تكون مفيدة. فبدلاً من إنشاء المدارس في المدن والقرى التي يحتك فيها المسلمون مع الأوربيين يومياً؛ إذ يمكن أن يكونوا أكثر تقبلاً لهذا التعليم، تم إنشاؤها غالباً في المناطق النائية التي لا توجد فيها معارضة من الأوربيين ولا رغبة من المسلمين»[٤].

موقف المسلمين من التعليم الفرنسي

بعد أن اتضحت صورة التعليم الرسمي وسياسة الإدارة الاستعمارية تجاه الشعب الجزائري، يجدر بنا بحث رد فعل الجزائريين أنفسهم تجاه

(١) انظر: كونفر: مرجع سابق، ٢٢.
(٢) أجيرون: **الجزائريون المسلمون**، مرجع سابق، ٥٣٦.
(٣) هاريك: مرجع سابق، ٨.
(٤) المرجع السابق: ٩ - ١٠.

ذلك التعليم؛ فمما لا شك فيه أن العلاقة بين الأوربيين وأهل البلاد قد أخذت منذ اللحظة الأولى صورة المواجهة الثقافية، وتحدي الدخيل المتعنت الذي سيطر بقوته على البلد وأهلها؛ ولذلك لم يكن غريباً أن يكون أحد ردود فعل الجزائريين رفض التعليم الفرنسي ومقاطعته. وقد كان السبب الجوهري لهذا الرفض تخوفهم العميق من أن يؤثر هذا التعليم - بطريقة مباشرة أو غير مباشرة - في التزام أبنائهم الديني. كذلك فقد خشي الكثيرون أن يُعلم أبناؤهم في المدارس الفرنسية ثم يُرسلون إلى فرنسا عبيداً. ولم تكن هذه المخاوف مبنية على الأوهام ولكنها نتجت عن قرارات إدارية صدرت من الحكومة توعز بـ «الاحتفاظ بالطلاب [أولاد العائلات الغنية] رهائنَ طوال مدة تعليمهم»[١] في باريس. وقد أدى هذا الإيعاز التعسفي إلى سحب الآباء أبناءهم من المدارس الفرنسية في الجزائر، أما المدرسة التي سُميت بمدرسة باريس، والتي ألحق بها بعض أولئك الأبناء، «فقد خرّجت طوال سنواتها الثماني أحد عشر طالباً بائساً وباهظ التكاليف»[٢].

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فقد قصد المعمّرون أن يشوّشوا على المسلمين في موضوع التعليم، ففسروا قانون ١٨٨٣م بأنه يفرض إلزامية التعليم على كل من الأولاد والبنات[٣]، وقد أثار هذا التفسير غضب المسلمين الذين كانت لهم نظرة خاصة في تعليم البنات، لا تعترف بضرورته لهن إلا في حدود ما يؤهلهن لأداء الواجبات الدينية، ناهيك عن

(١) المرجع السابق: ٣٠.

(٢) المرجع السابق.

(٣) أجيرون: **الجزائريون المسلمون**، مرجع سابق، ٣٣٧.

يشير المرسوم إلى «أطفال الأوربيين والأهالي - Les enfants Europeens et indigenes»، وهو ما يشير إلى الأولاد، ولا يمنع البنات.

تلقيه من دخيل أجنبي مخالف في العقيدة واللغة والقيم. لذلك فإن تفسير المعمّرين للقانون المذكور بأنه ملزم للبنات أيضاً قد أثار حفيظة الجزائريين ودفعهم إلى الإصرار على حماية بناتهم وعدم تعريضهن لذلك النمط من التعليم. هذا في الوقت الذي انتبه فيه الفرنسيون إلى أن الوصول إلى روح المجتمع الجزائري وغزوه ثقافياً لا يمكن أن يتم إلا عن طريق التسلل إلى مجتمع النساء واختراقه؛ ولذلك فبالرغم من موقف الجزائريين من التعليم الفرنسي لأبنائهم عامة ولبناتهم خاصة، فقد أنشأ الفرنسيون في مدينة الجزائر مدرسة لتعليم البنات في مرحلة مبكرة نسبياً ١٨٦٠م، وقامت مدام لوس بزيارة الأمهات لإقناعهن بإرسال بناتهن إليها لتقوم بتعليمهن. وكانت هذه السيدة من المؤمنات بأن إقامة علاقات مع النساء المسلمات من أحسن الوسائل لإدخال المجتمع في دائرة الحضارة الفرنسية، ولم تنجح هذه المدرسة سوى في جذب عدد ضئيل من الطالبات يتراوح بين ثلاثين وأربعين فتاة تعلمن فيها الفرنسية والرياضيات إلى جانب الخياطة والتفصيل[١].

في هذا السياق يجب الإشارة إلى أن القوانين التي أصدرتها الإدارة الاستعمارية، والمتعلقة بملكية الأراضي، قد أوجدت تفككاً في البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع التقليدي في الجزائر[٢]، فالقانون المسمى بـ (Senatus Consulte) الذي صدر عام ١٨٦٣م استهدف إحداث خلل وتفكك في النظام القبلي من أجل تسهيل سياسة الهدنة من جهة، ولإضعاف اللحمة القبلية ذاتها من جهة أخرى؛ وكان هذا القانون ينص على بيع الأراضي التي يمتلكها أكثر من شخص، بسبب الإرث أو

(١) عن اهتمام الإدارة الفرنسية بالتأثير في المرأة الجزائرية انظر:
Mrs. Albert Rogers, **Winter in Algeria (1863 - 64),** London, Sampson Low, Ludgate Hill, 1865, P. 189 - 199.

(٢) بردو: مرجع سابق، ١٢٠.

المشاركة، في المزاد العلني. وبهذه الطريقة آلت أكثر الأراضي خصوبة إلى أيدي الأوربيين، ورُحّل الأهالي عن المناطق الساحلية الزراعية مما أدّى إلى تدهور المستوى الاقتصادي لكثير من العائلات، حتى احتاجت إلى تشغيل الأطفال من أجل تأمين لقمة العيش[١]، وعليه فقد جعلت صعوبة الحياة ومشقتها المدرسة والتعليم ترفاً لا يُفكر فيه هؤلاء الفلاحون، خاصة أن من التحق من أبناء الأهالي بالمدارس الفرنسية لم يجد عملاً إلا إسكافياً أو حداداً أو حلاقاً[٢]، هذه الأمثلة الحية ساهمت في موقف مقاطعة الأهالي للمدارس الفرنسية التي رأوا أنها فتحت أصلاً من أجل تنصير أبنائهم. وقد غذت فكرةَ التنصير هذه المؤسساتُ الدينية الخاصة التي شكلت مدارسها أكثر من ثلث المدارس المسجلة في وزارة الجزائر خلال المدة (١٨٧٠م - ١٨٨٠م)[٣].

لقد تأثر موضوع التعليم في الحقيقة بعدة عوامل ثقافية وسكانية واقتصادية وسياسية، كذلك فإن المعمّرين الأوربيين الذين كانوا - حسب تعبير المؤرخ بوردو - إمبراطورية داخل إمبراطورية، ظلوا يعملون على ممارسة سلطة مطلقة على المستعمرة الجزائرية، والوقوف بصلابة ضد الأهالي الذين بدؤوا يحاولون الحصول على درجة من المساواة معهم، ولقد كان المعمّرون يملكون قوة ضغط مؤثرة في باريس استطاعت التأثير

(١) كانت سياسة المستعمر الزراعية تعمل على تسهيل وضع الأراضي الخصبة في أيدي الأوربيين عن طريق بيع الأراضي المملوكة من قبل مجموعة من الأفراد - كبرت أو صغرت - بعد تقسيمها على المعمّرين لزراعتها والاستقرار فيها، وهو ما أدى إلى خلق طبقة من عمال القرى مكونة من جماهير المقتلعين والمسلوبين الذين لا يصلحون إلّا للعمالة الرخيصة. انظر: بردو: مرجع سابق، ص ١٢١، وكونفر: مرجع سابق، ٥.

(٢) هاريك: مرجع سابق، ٣١.

(٣) المرجع السابق.

في مجلس النواب الفرنسي والوزراء في الحكومة[١]، فكانت الأمور دائماً تسير في صالحهم. وكان التعليم في المنظور الثقافي لكل من المعمرين والجزائريين يعكس سياسة الإدارة الفرنسية، وهي سياسة تجسد الشعار الاستعماري (الجزائر هي فرنسا – L'Algerie c'est la France)، ومع ذلك فقد ظل المعمرون يؤمنون بأن تعليم الأهالي لن يوجد إلا أناساً مشوشين ومزعجين يقاومون الوجود الفرنسي[٢]، في حين رأى الجزائريون أن مشاركة المدارس مع المسيحيين ستفسد الأبناء، ومن ثم ستفسد المجتمع، ولم يغب عن ذهنهم أن الاستعمار قد تسبب في تدهور مدارسهم التقليدية حتى قضى عليها ليرغمهم على الالتحاق بمدارسه.

وإذا نظرنا إلى الناحية السكانية نجد أن عدد الأهالي قد استمر لعدة قرون ثابتاً عند ثلاثة ملايين نسمة، لكنه ارتفع إلى خمسة ملايين خلال خمسين عاماً بعد عام ١٨٧٠م؛ أي بنمو سكاني يتجاوز ٦٠٪. ونتيجة لذلك فإن الأهالي الذين كانوا في الماضي موزعين على مختلف نواحي البلاد أصبحوا يتجمعون حول المدن الكبيرة مثل الجزائر ووهران[٣]؛ وذلك بسبب الهجرات الداخلية التي نتجت عن تطبيق قانون بيع الأراضي التي يملكها أكثر من شخص، وما سبّبه ذلك من تفكك أسري وقبلي، ومن مشكلات اقتصادية. وفي الوقت الذي تضاعف فيه عدد الأهالي الساكنين في المدن، زاد عددهم في المناطق الزراعية ثلاثة أمثال بين عامي ١٩٢٠ – ١٩٥٠م[٤]، في حين لم يتجاوز عدد المعمّرين الأوربيين في كل الجزائر نصف مليون.

---

(١) المرجع السابق: ٢٦.

(2) A. Heggoy, "They Write in French not in Arabic", **Indiana Social Studies Quarterly,** Autumn, 1977, P. 99.

(٣) موريل: مرجع سابق، ١٨.

(٤) المرجع السابق: ٢٠.

وعلى ضوء هذه الحقائق، فإننا إذا راجعنا ميزانية التعليم التي وضعتها فرنسا، التي أسمت نفسها زوراً بـ (الحملة التحضيرية)، لوجدنا فروقاً مهولة بين الأموال التي صرفت على تعليم المعمرين وتلك التي صرفت على تعليم الأهالي، فبينما كانت تكاليف تعليم أبناء المعمّرين عام ١٩٠٢م أكثر من خمسة ملايين فرنك، كانت تكاليف تعليم أبناء الأهالي نحو مليون وثلث المليون، وبعد ست سنوات؛ أي في عام ١٩٠٨م، قفزت ميزانية المعمرين إلى ما يقارب عشرة ملايين فرنك؛ أي بزيادة تقرب من ١٠٠٪، في حين لم تتجاوز ميزانية الأهالي المليون ونصف المليون إلّا بقليل[١].

ولذلك كان طبيعياً أن يشمل التعليم جميع أبناء المعمّرين دون قيد أو شرط، في حين لم يشمل إلا ١٩٪ من أبناء الأهالي البالغين سن المدرسة، وذلك حتى مرحلة متأخرة تصل إلى عام ١٩٥٧م[٢]. وحتى عندما غيَّر الجزائريون من موقفهم تجاه التعليم الفرنسي بعد الحرب العالمية الأولى، وأخذوا يطالبون بمقاعد لأبنائهم في فصول الدراسة، فإن التعليم الفرنسي لم يفتح إلّا للقليل منهم، ولذلك لم يكن مفاجئاً أن تصل نسبة الأمية بين الذكور في عام ١٩٥٤م، وهو عام اندلاع حرب التحرير، إلى ٩٤٪ وأن تصل بين الإناث إلى ٩٨٪[٣]، أما نسبة التلاميذ الذين أتيحت لهم فرص الالتحاق بالمدارس الفرنسية حتى عام ١٩٢٤م، فقد وُجد من بين كل خمسة أولاد مسلمين (جزائريين) بلغوا سنّ التعليم

(1) **L'Afrique Francaise,** January, 1908, P. 23.

(2) David Gordon, **North Africa's French Legacy,** Harverd University, 1962, P. 99.

(٣) انظر:

Richard Brace and Joan Brace, **Ordeal in Algeria,** New York, 1960, P. 23.

انظر كذلك: بربور: مرجع سابق، ٢٣٨.

واحد فقط أُدخل المدرسة، ومن بين كل ست عشرة بنتاً مسلمة واحدة فقط أتيحت لها الدراسة[١]، وعندما بلغ عدد المسلمين ثمانية ملايين ونصف المليون، وحكمهم الفرنسيون قرناً وربع القرن، وبالتحديد في عام ١٩٥٣م، نجد أن إحصاءات اليد العاملة المؤهلة في الجزائر بين المسلمين هي كالتالي[٢]:

١٦١ محامياً	٩٩ طبيباً
١٩٣ محرّر عقود	٥ جرّاحين
١٨٥ أستاذاً (ثانوياً وما فوق)	١٧ طبيب أسنان
٧٥ مهندساً (أغلبهم في صناعة النسيج)	٤٤ صيدلياً
	٥ مهندسين معماريين

وكما لاحظ آلف هيجوي «إنه إزاء هذا الوضع وخلال هذه المرحلة نما الرفض الجزائري للوجود الفرنسي وأصبح أقوى، ووجد المسؤولون الاستعماريون أنفسهم وجهاً لوجه أمام قضية اللغة..»[٣].

برعت فرنسا في وضع استراتيجيتها السياسية والثقافية في الجزائر وفق مبدأ (فرّق تسدْ)، فمن جهة حرص المستعمرون على أن يبقوا منفصلين ومترفعين عن الأهالي اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، ومن جهة أخرى اعتمدت الإدارة الفرنسية على البحوث والدراسات التي صنّفت سكان الجزائر من الناحية العرقية والثقافية إلى ثلاث فئات متباينة هي: العرب والبربر واليهود، ولقد كانت سياستهم تجاه اليهود أكثر مرونة؛

(١) انظر: بريس: مرجع سابق، ٢٣.

(٢) استقتها هاريك من:

"Probléme Algérien", **Etudes Sociales Nord Africains,** Cahier Nord Africain, Paris, July - August 1953, P. 9.

(٣) هيجوي: **تعليم العرب**، مرجع سابق، ١٥٩.

فأصدر الحاكم الفرنسي كريمو قانوناً عام ١٨٧٠م يقضي بمنح يهود الجزائر الجنسية الفرنسية كاملة[١]، الأمر الذي خولهم أن يدلوا بأصواتهم مع الأوربيين الأصليين في الانتخابات المحلية التي تجرى في الجزائر، وكذلك في الانتخاب للمقاعد المخصصة للمستعمرة - الجزائر - في البرلمان الفرنسي، ولا شك أن هذه التطورات قد عزّزت تلاحم الجزائريين الذين قوي توجسهم من التحالف المسيحي اليهودي ضدهم باعتبارهم مسلمين؛ لكنّ البنية الاجتماعية للأهالي الأصليين لم تترك لإتمام ذلك التلاحم، فقد أصدرت الإدارة الفرنسية عام ١٨٨١م قانوناً أسمته قانون (نظام الأهالي - Code de le'indegenat). وهو قانون عنصري يرهق عيش المسلمين بشروط قانونية ومالية ومهنية ظالمة؛ إذ يعاقب أولئك الذين ارتكبوا (جرائم) مثل عدم الامتثال عند الدّعوة إلى إطفاء حريق في الغابات، أو محاربة الجراد، أو القضاء على وباء يصيب البلاد، كما أن ذلك القانون يعاقب أولئك الذين يلتقون دون إذن - حتى في المناسبات الاجتماعية الخاصّة - أو يتأخرون عن دفع الضرائب، أو يتكلمون ضد فرنسا[٢]، وقد أنشئت لذلك محاكم خاصة؛ مثل: محاكم القمع (Tribunoux repressifs) ومحاكم الإجرام (Courts criminelles) التي أنشئت عام ١٩٠٢م

(١) أجيرون: **الجزائريون**، مرجع سابق، ١٤، وكونفر: مرجع سابق، ٧، وموريسي: مرجع سابق، ٢٨٥.

(٢) انظر أطروحة الدكتور أبو القاسم سعد الله المقدمة لجامعة منسوتا عام ١٩٦٩م بعنوان: **The Rise of Algerian Nationalism**.
وترجمتها إلى العربية نيفين فوزي حميري تحت عنوان **الحركة الوطنية الجزائرية**، دار الآداب، بيروت، ١٩٦٩م، كما ترجمها إلى الفرنسية فوزي حمري عام ١٩٨٣م.

وخصصت للحكم في القضايا الأخطر[١]. وينص هذا القانون العنصري أيضاً على أن يدفع الأهالي ضرائب خاصة بهم تسمى (رسوم العرب)، إضافة إلى الضرائب العامة التي يدفعها مثلهم الأوربيون، إلى جانب ضرائب أخرى إضافية عن كل فرد، بل عن الحيوانات التي يملكونها، والمحاصيل الزراعية التي يحصدونها، أضف إلى ذلك عدداً من أعمال السخرة التي تُلزمهم بحماية الغابات من الحريق ومحاربة الجراد، مع ما يدفعونه من ضرائب للمواصلات والخدمات العامة[٢].

ومع أن (نظام الأهالي) هذا كان مطبقاً على جميع المسلمين الجزائريين، فإن الفرنسيين حاولوا إيجاد نوع من التقارب والتحالف مع البربر، وذلك من أجل الحيلولة دون استمرار التلاحم بين أبناء المجتمع الواحد، ليس في بلاد الجزائر وحدها، وإنما في بلاد المغرب الغربي عامة؛ وعليه فقد تبنت السياسة الاستعمارية وسائل للتفريق بين أبناء الشعب الواحد، محاولة إقناع البربر أنهم من أصل أوربي مسيحي، وأنهم قد جاؤوا إلى المنطقة مع الرومان[٣]؛ ولذلك فإن الفرنسيين كانوا يأملون في أن يعود هؤلاء إلى (دينهم الأصلي). ومن أجل ذلك نشروا حركات التنصير وشجعوها على ممارسة نشاطها وخاصة في الجبال وحيثما يوجد البربر.

وقد وصلت حركة التنصير إلى ذروتها على يد الكاردينال لافيجري، وخاصة الأعوام بين ١٨٦٣ - ١٨٧٠م التي تولى فيها منصب كبير مطارنة الجزائر، وكان لافيجري يؤمن بأن اعتناق الجزائريين المسيحية هو الطريق الوحيد الذي يجعلهم يتخلصون من همجيتهم. ومن أجل هذا الغرض أنشأ

(1) Ch. Robert Ageron, **Histoire de L'Algérie Contemporain,** Press Universitaries de France, 1964, P. 68.

(٢) كونفر: مرجع سابق، ٢٢، وسعد الله: ١٠٢.

(٣) أجيرون: **تاريخ الجزائر**، ٦٦.

جماعتي (الآباء البيض) و(الأخوات البيضاوات)، ناشراً نشاطه في الشمال الإفريقي كله، وقد تزامن نشاط لافيجري مع نشاط إرساليات أخرى فتحت لها الإدارة الفرنسية الأبواب، متمادية - في الوقت نفسه - في محاربة اللغة العربية والثقافة العربية، مستغلة التمايز اللغوي بين البربر والعرب في إيجاد هوة تفصل بين الفريقين اجتماعياً ونفسياً وسياسياً. ومن جهة أخرى فقد شجعت الإدارة الفرنسية البربر على الاحتكام إلى عاداتهم الاجتماعية والقبلية بدلاً من الشريعة الإسلامية، كما أنشأت لهم المدارس ذات المناهج الفرنسية[١].

وباختصار فإن «السلطات الفرنسية حاولت أحياناً تحريض البربر ضد العرب، مفضلين الجماعة الأولى على الثانية، لكن ذلك ذهب في النهاية سدى»[٢]، ومن المعروف أن البربر يتميزون بالاعتداد بالنفس والرأي، وبالشخصية العنيدة الملتحمة بالجماعة، والمتمسكة بالإسلام، ومع ذلك فما نزال نلمس ونحن في القرن الحادي والعشرين حرص فرنسا على إحياء النعرة الأمازيغية وتغذيتها في كل مناسبة، وهي نعرة سبق أن غرستها بيديها في مجتمع الجزائر كما فعلت في باقي مجتمعات المغرب العربي.

قسّمت فرنسا المجتمع الجزائري إذن إلى ثلاث فئات، وتعاملت مع كل فئة حسب خطة معينة، وكانت المجموعة الثالثة التي تحالفت معها - إضافة إلى اليهود والبربر - هي بعض الفرق الصوفية التي كان لها تأثير اجتماعي وسياسي وعسكري كبير في الجزائريين، فلقد نظمت تلك الفرق تمرد عام ١٨٥٤م العظيم ضد الفرنسيين؛ مما نبههم إلى قوة تلك

(١) للاطلاع على نشاط لافيجري في مستعمرات فرنسا بشمال إفريقيا انظر:
William Charp, "Cardinal Lavigerie's Work in North Africa", **The Atlantic Monthly,** August, 1984, pp 4 - 9.

(٢) أجيرون: **تاريخ الجزائر**، ٦٦.

المنظمات الدينية ودورها في المقاومة، فقرروا وضع خطة تحد من تأثيرها، وذلك عن طريق اختراقها والإيقاع بينها، ثم التحكم فيها عن طريق العملاء؛ ومن ثمّ استعمالها لتهدئة شعور العداء للفرنسيين الذي بدأ يتنامى[١].

كانت الزوايا الصوفية مراكز عامة للنشاط الديني والروحي، وكانت إلى جانب ذلك، منظمات شبه سرية ذات وظائف متنوعة، ولذلك فقد أدت هذه الزوايا في مرحلة الاحتلال الأولى دوراً عظيماً في المقاومة العسكرية والثقافية ضد الفرنسيين، فرأت فرنسا أن تجنّد خبراءها لتسلب من هذه المنظمات تأثيرها الشعبي وتضعف فيها رابط العصبية العرقية والدينية، وقد نجحت فعلاً في استمالة بعض تلك الفرق والجماعات وتحقق لها تحييد الجماهير، استسلاماً للقضاء ورضاء بالقدر كما أوهمتهم تلك الطرق.

وقد أدى تدهور التعليم عامة، وضعف التعليم الإسلامي خاصة إلى أن تفقد القيم الإسلامية والممارسات الدينية نقاءها وأصالتها، وساعد على هذا منع السلطة الاستعمارية الكتب والمطبوعات العربية من دخول الجزائر إمعاناً منها في محاربة اللغة والدين وإضعافهما تمهيداً لفرنسة البلاد. وقد أدى هذا الوضع إلى أن ينخدع الجاهلون والعامة - وخاصة في القرى والبوادي - ببعض الممارسات المضللة التي تلبس مسوح الدين لتنشر الخرافة والبدعة والشعوذة[٢]، وقد مال بعض رؤوس هؤلاء (المرابطين) - كما يسميهم الجزائريون والأدبيات الفرنسية - في النهاية

---

(١) انظر: مورسي: مرجع سابق، ١٦١. عن الفرق الصوفية الجزائرية انظر:
Algeria, Geogrophical Handbook Series, University Press, Oxford, 1943, VI, P 223.

(٢) لمزيد من التفاصيل عن هذه البدع اقرأ وصفاً لها في كتاب بوردو: **الجزائريون**، ١١٣ - ١١٨.

إلى فرنسا، وأعانوها على بسط سلطتها على البلاد، بقصد أو من دون قصد[١].

وعندما تمكنت فرنسا من السيطرة الكاملة على البلاد كان الأهالي قد ابتعدوا عن الأوربيين واعتزلوهم. فبعد إخفاق كل الثورات الشعبية والحروب المسلحة في دحر المستعمر أخذت المقاومة شكلاً آخر سلمياً هو العزلة والانفصال. ولعل ذلك كان خطوة من خطوات آلية الدفاع عن النفس؛ إذ كان هدف تلك المقاومة السلبية المحافظة على الهوية والثقافة الإسلامية، وذلك بالالتفاف حول الذات وتقوية التكافل الاجتماعي في إطار العلاقات العشائرية. وفي هذه المرحلة تم التركيز على تعليم الأبناء القرآن والعربية في البيت أو الزاوية، وبالهجرة إلى الشرق للدراسة أو الإقامة.

وقد ازداد تدهور وضع الجزائريين نتيجة اغتصاب أراضيهم وتقسيمها[٢]، والأدهى من ذلك أن الفرنسيين الذين استولوا على تلك الأراضي استخدموا الجزائريين عمالاً عندهم، واستغلوهم أبشع استغلال بعد أن أصبح مئات الآلاف من الفلاحين المُهجَّرين من أراضيهم يكوّنون طبقة من العمالة الرخيصة. حدث هذا في المناطق الزراعية، أما خارجها فإن ثمان مئة ألف شخص فقط من مجموع أربعة ملايين وجدوا لأنفسهم وظائف ثابتة في عالم الاقتصاد العصري[٣]، وفي الوقت الذي وصل فيه عدد المواليد إلى مئتي ألف مولود سنوياً، كان عدد الوظائف التي توفر

---

(١) أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية**، ٥٧.

(٢) صرح الجنرال بوجو، الحاكم العسكري للجزائر «حيثما تكون المصادر المائية متوفرة، والأراضي خصبة هناك يجب أن نضع معمّرينا دون أن نهتم بالملّاك السابقين، ويجب أن نوزع هذه الأراضي بملكية كاملة على المعمرين». انظر: بريس: مرجع سابق، ١٧.

(٣) انظر: موريل، ٢١.

كل عام لا تزيد على عشرين ألفاً[١]، وبهذا صار الجوع يسيطر على واقع الجزائريين المزري خلال معظم الحقبة الاستعمارية[٢]؛ فاللحم كان يؤكل مرة واحدة في الشهر، وكان متوسط دخل الفرد منهم يقدر بخمسين دولاراً في العام، وهو مبلغ لا يكفي ثمناً لبذور السنة القادمة[٣].

بقي القرويون الجزائريون يقطنون الخيام، أو البيوت التي تشبه الأكواخ والتي يسمونها (قربي)، أو تلك المبنية من الطوب البدائي، وظلوا يقطنونها زمناً طويلاً بعد إنشاء المساكن الحديثة للمعمّرين[٤]، وكان أسوأ أنواع السكنى هو (مدن الصفيح) التي أحاطت بجميع المراكز السكنية في الجزائر. وفي العاصمة وحدها، وجد قبل حرب التحرير أن مئة وخمسين ألف نسمة كانوا يسكنون هذه المدن[٥]، وبديهي أن يصاحب هذا الوضع المتدهور اقتصادياً واجتماعياً وضع صحي سيئ، وإذا حاولنا الرجوع إلى بعض الإحصاءات الرسمية المتعلقة بهذا الجانب وجدناها لا تفيد كثيراً؛ لأنها لا تحدد إن كان المستفيد من الخدمات الصحية أوربياً أو جزائرياً[٦]، وقد وفرت الإدارة الفرنسية المستشفيات والمراكز الصحية والأطباء، لكنها لم تبنِ للأهالي فروعاً منها، ولم توفر لهم الخدمات الصحية إلا فيما بين ١٩٣٠ - ١٩٣٥م[٧]. ولذلك تفشت

---

(١) المرجع السابق.

(٢) طبقاً للتقارير الفرنسية الصادرة عن: (Institute de conjucture) فإن المواطن الجزائري يستهلك ١٢٥٠ سعراً حرارياً في اليوم، في حين يستلزم العمل العادي استهلاك ٢٤٠٠ سعراً حرارياً، والعمل المرهق ٤٥٠٠ سعراً. انظر: بربور: ٢٣٦.

(٣) موريل: ٢١.

(4) **Algeria,** Geographical Handbook, VII, P 220.

(٥) كرافت: ٢٣.

(٦) بربور: ٢٣٣.

(7) **Algeria,** Geographical Handbook, V.II, P. 25.

الأمراض المعدية بين الجزائريين لسوء التغذية وعدم الرعاية الصحية؛ فانتشرت الملاريا والتيفود والكوليرا والطاعون وجميعها أمراض فتاكة. وقد اضطر الطاعون الإدارة الفرنسية إلى رش محلول د.د.ت، وإعطاء الأهالي الأدوية والمضادات الحيوية، فساعد القضاء على هذه الأوبئة على خفض نسبة الوفيات في مدينتي الجزائر ووهران[١]، أما في المدن الأخرى والقرى فإن الفريق الطبي الذي كان يعالج سبعة ملايين ونصف المليون من المسلمين كان يتكوّن من أقل من مئتي ألف طبيب[٢]، وهو عدد لا يتوقع أن يبذل العناية لكل من يحتاج إليها.

من هذا الاستعراض المكثف يظهر لنا أن وضع الأهالي في الجزائر المستعمرة كان مناقضاً تماماً لمبادئ البعثة التحضيرية المزعومة وأهدافها، ومثلما وصف جوزيف كرافت:

«بعد قرن من (التقدم) كانت حالة مسلمي الجزائر الاجتماعية عبارة عن حالة شعب مدمَّر؛ ربعه رهين اقتصاد بدائي، وربعه الآخر مهجّر دون أرض فلا بيت ولا عمل: رجال يملؤهم الخواء، ويملؤون الأحياء الشعبية الفقيرة في القرى، وفي المدن الفظة. إنهم نفايات الحضارة، أما الباقي فقد دخلوا عالم الاقتصاد العصري، ولكن على أسوأ الشروط وأدنى المستويات»[٣].

هذه صورة مركّزة للمجتمع الجزائري في أثناء الاحتلال، قبل أن تدفعه المعاناة الطويلة إلى البحث عن مكوّناته الذاتية والحضارية، وقبل

---

(١) بربور: ٢٣٧.

(٢) السابق. وطبقاً لجرمان تلون في كتابها **(L'Algéri en 1957)** فإن بعض مناطق وهران لم يزرها طبيب واحد حتى عام ١٩٥٤م، كما أن سيارات الجيب للخدمات الصحية احتاجت إلى طرق خاصة لتصل إلى الجبال في أثناء الحرب، كما نقلت حالات الطوارئ بالحوامات. انظر: بربور: ٢٣٧.

(٣) كرافت: ٢٤.

أن يفرز هذا الواقع المؤلم نخبة مؤهلة من وسطه، تتقدم لحمل عبء محاولة التغيير والنهوض ومواجهة التحدي الأكبر مع النفس أولاً ومع الظروف الموضوعية لاحقاً، وذلك قبل خوض معركة التحرر الكبرى التي كانت بحق أسطورة منتصف القرن الماضي؛ وهو ما سنلقي عليه الضوء في الفصل الثاني، وذلك بغرض تبين المرحلة والظروف والبيئة التي نشأ فيها مفكرنا مالك بن نبي؛ واكتسب منها أغلب صفاته النفسية والذهنية.

obeikandl.com